14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

الأحد - 21 نوفمبر 2010 - العدد 14999
Sunday- 21 Novmber 2010 - Issue 14999

www.14october.com

طوق أمني يحيط بكنائس مصر تحسباً لأي طاري

مصر تشدد إجراءات الأمن على الكنائس بعد حادث بغداد

القاهرة/14 اكتوبر/رويترز:
قالت مصادر أمنية مصرية إن السلطات عززت إجراءات الأمن على الكنائس في العاصمة القاهرة وغيرها من أنحاء البلاد.

وأرسلت تعزيزات أمنية إلى محيط الكنائس المسيحية في مصر.

ونقلت وكالة (رويترز) عن شاهد عيان في نجع حمادي قوله إن ست سيارات محملة بقوات الأمن تحركت إلى قرب الكنيسة التي شهدت مقتل ستة مسيحيين وشرطي مسلم في يناير/كانون الثاني.

وكان تنظيم دولة العراق الإسلامية، الذي نفذ الهجوم على كاتدرائية في بغداد، هاجم في بيان له على الانترنت ما وصفه بأنه «عرين الوثنية القذر» منددا بالمسيحيين في مصر.

وقال البيان: «أمام الكنيسة المصرية، رأس الكفار، 48 ساعة لتحيد وضع أخواتنا المحتجزات في الأديرة ... والإعلان عن الإفراج عنهن في وسائل الإعلام».

وكان محتجون في مصر اتهموا الكنيسة القبطية باحتجاز كاميليا شحاتة ووفاء قسطنطين، وهما زوجتا كاهنين، بعد اعتناقهما الإسلام.

إلا أن الأب عبد المسيح بسيط من الكنيسة القبطية الارثوذكسية قال إن المرأتين لم تتحولا إلى الإسلام وإنهما مقيمتان في الدير لحمايتهما.

نهر النيل ما بين السودان ومصر

المجرى المائي يقصد به شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة، أما المجرى المائي الدولي فيقصد به اي مجرى مائي تقع اجزاؤه في دول مختلفة.

ودولة المجرى المائي يقصد بها الدولة الطرف في هذه الاتفاقية التي يقع في اقليمها جزء من مجرى مائي دولي، او طرف يكون منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي يقع في اقليم دولة او اكثر من الدول الاعضاء فيها جزء من مجرى مائي دولي.

نازك عبد الحميد هلال

يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم حيث يمتد من منابعه الإستوائية حتى مصبه في البحر المتوسط مسافة 6650 كم (4157 ميلا) ، و يقع نهر النيل داخل تسع دول إفريقية (بروندي – رواندا – زائير – تنزانيا – أوغندا – كينيا – أثيوبيا وهي دول المنبع ، مصر – السودان دول المصب)، ينبع نهر النيل من العديد من البحيرات و النهيرات الإفريقية مثل بحيرة فيكتوريا، بحيرة إدوارد، بحيرة ألبرت(موبوتو) و بحيرة تانا ثم يخترق النيل أراضى السودان حيث يلتقى النيل الأبيض بالأزرق ثم إلى نهر عطبرة ثم إلى مصر .

فحوض النيل ظاهرة جغرافية طبيعية مهمة تخترق عشر دول افريقية وعربية تختلف فى سماتها الاجتماعية وتركيباتها السكانية ومعتقداتها الدينية.

برزت فى القارة مجالات مهمة للتعاون الإفريقي خاصة في منطقة حوض النيل في المجال المائي ومشروعاته، خاصة في الفترة الأخيرة، حيث تحول التنافس والتضامن بين دول حوض النيل الى تعاون مثمر ومفيد للجميع، ينمي الموارد المائية ويختصر الطاقة التي كانت تضيع هباء ويزيد من فرص الاستثمار نحو نمو الإنتاج الزراعي وموارد الطاقة سواء على المستوى المحلى او الإفريقي، فكان الحوار العربي/ الإفريقي، والافريقي/ الافريقى ومواجهة التحديات التى تتعرض لها الدول العشر التي تقع على حوض النيل سياسيا واقتصاديا.

وخضعت السياسة المائية في مصر والسودان للتطورات السياسية فأصبحت مياه النيل توزع بقواعد في إطار مشترك بين جانبين ومع إنشاء مشروع الجزيرة بالسودان وادخال زراعة القطن بالسودان اعتبارا من عام 1904 وازدياد بريطانيا بمياه النيل في تعيين العديد من الخبراء والمستشارين في إدارات الري في مناطق السيطرة في حوض النيل.

فالسودان بالنسبة لمصر يشكل أهمية خاصة، حيث إنه ملتقى روافد نهر النيل القادمة من اثيوبيا عبر النيلين الأبيض والأزرق لتعبره في اتجاه مصر، وقد حظيت العلاقة المائية بين البلدين بإهتمام خاص لإعتبارات الجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصاهرة فضلا عن الموقع السياسي للسودان بالنسبة لمصر،

يضاف إلى ذلك كونهما دولتي مصب، لذلك فإن تعاونهما سوف يكفل لهما وضعا مساندا بين دول حوض النيل.

ويشهد التعاون الفني مع السودان نشاطاً في استخدامات مياه النيل، فمنذ قيام الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل أسفر التعاون الفني عن دراسات وبحوث على طول مجرى نهر النيل في منابعه بالسودان وإعداد مشروعات مشتركة لزيادة إيراد النيل التي ستنفذ لمصلحة الدولتين وسيكون لها عائد اقتصادي واجتماعي كبير عليهما ومنها قناة جونجلي التي تم تنفيذ 70 ٪ منها، والتي سيؤدي استكمالها وتشغيلها إلى توفير 4 مليارات متر مكعب من المياه في مرحلتها الأولى بكل دولة، وبالتالي زيادة الحصص المائية للدولتين وإقامة مشروعات تنمية اجتماعية واقتصادية فى جنوب السودان.

وتسهم الهيئة المشتركة لنهر النيل بين البلدين في دعم مبادرة حوض النيل لخدمة جميع دول حوض النيل للتنمية واستغلال الطاقة المتاحة من نهر النيل كما اتفق البلدي ان على إنشاء شركة مصرية سودانية مشتركة تهدف إلى تطوير المجرى الملاحي لنهر النيل سواء من خلال التطهير أو وضع العلامات الإرشادية بالإضافة إلى تطهير الصنادل وأجهزة الصيانة الملاحية من خلال الاستفادة من خبرات وإمكانيات البلدين.

وقد بدأت وزارة الموارد المائية والري بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في إعداد الرسومات الهندسية الخاصة بأعمال تنفيذ البنية الأساسية للري والصرف لزراعة مساحة 150 ألف فدان جديدة بولاية أعالي النيل بالسودان والتي سيتم زراعتها بالعديد من المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحبوب والقمح والتي تنفذها الشركة المصرية السودانية، والبدء فى إكمال مشروع قناة ((جونجلي)) التي تم حفر 80 ٪ منها والذي تتقاسم عوائده المائية كل من مصر والسودان.

فهنالك امكانية للتعاون فى مجال المياه وذلك لخلق تكامل وتطبيع اقتصادي وسياسي كامل، والمشاركة في مشاريع محددة تخلق شبكة من العلاقات والمصالح التجارية المتبادلة بين الدولتين، فالصورة في منطقة حوض النيل تنبئ بالكثير من المتغيرات والمستجدات المستقبلية التي يصعب معها الاكتفاء باتفاقية ثنائية بين مصر والسودان، ولذلك لابد من إيجاد إستراتيجية للتعاون المائي ومن أجل تقليل المخاطر والأطماع الغربية التي تتعرض لها الدولتان.

والتأكيد على ضرورة التعاون المائي بين البلدين وذلك من خلال الربط الكهربائي، فمصر تعتمد بشكل كبير على الغاز فالربط الكهربائى يمكن ان يوفر للسودان طاقة رخيصة، وكذلك الاستفادة من الخبرة المصرية لتطوير الزراعة الحديثة في السودان وبتنظيم استغلال مياه نهر النيل بما يحقق صالح كل من مصر والسودان في حدود الحصص المقررة لكل منهما، والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد.

كما حرصت كل من مصر والسودان على التنسيق المائي فيما بينهما وقد انعكس ذلك على ترابط الدولتين خلال الأزمة التي نشأت خلال عام 2009 حول الاتفاق الإطاري للتعاون القانوني والمؤسسي لاتفاقية حوض النيل لإعادة تقسيم المياه، وإنشاء مفوضية لدول حوض النيل، والذي أعدته دول المنبع ورفضت مصر التوقيع عليه ، مستندة إلى المطالبة بالمحافظة على الحقوق التاريخية والامتيازات القانونية الخاصة بحصة مصر والإخطار المسبق.

أزمة جبهة التحرير الجزائرية.. صراع المواقع مؤشر لمرحلة جديدة

علم الجزائر

الجزائر/14 اكتوبر/ايلاف:
تعاني جبهة التحرير الجزائرية من أزمة بين قياداتها، بعد إنقلاب سلمي أدى لتاسيس «حركة التقويم والتأصيل» التي يتزعمها محمد الصغير قارة الخصم اللدود للأمين العام عبد العزيز بلخادم. ووسط هذا الجدال تطرح تساؤلات عن موقف الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة مما يجري داخل الجبهة.

يشهد حزب الغالبية في الجزائر «جبهة التحرير» تململا واضحا منذ فترة على مستوى قمة هرمه، إثر انقلاب قيادات بارزة على الأمين العام للتشكيلة عبد العزيز بلخادم، ومطالبتها بمحاسبة الأخير الذي يشغل أيضا منصب وزير الدولة الممثل الشخصي للرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة.

ولتحديد خلفيات وتداعيات ما يجري على الشوط السياسي القادم في الجزائر، التقت «إيلاف» محمد الصغير قارة الخصم المباشر لبلخادم وعبد الحميد سي عفيف أحد مؤيديه، فضلا عن الخبير محند رضاوي.

يؤكد محمد الصغير قارة منسق ما يعرف بـ((حركة التقويم والتأصيل)) سلتي جرى استحداثها من قبل الغاضبين على بلخادم، أنّ الأمر ليس صراعاً على مواقع، وهو يرفض تفسير الاشتباكات التي نشبت عبر المحافظات بين شباب ومخضرمين، على أنها صراع أجيال.

ويشدد قارة الذي تزعم حركة «تصحيحية» مماثلة على مستوى الحزب قبل سبع سنوات، أنّ القضية في جوهرها قانونية نظامية، وتتعلق بعدم تطبيق الأمين العام «الضعيف» للقانون الأساسي والنظام الداخلي، مع أنه يفترض أن يسهر على تطبيق القوانين، على حد تعبير قارة الذي اعلن صراحة:» لو كان في الحزب زعيم قوي، لما حدثت أية مشكلات».

ويرجع قارة جذور الأزمة القائمة إلى ثمانية أشهر خلت، إثر تنظيم المؤتمر التاسع للتشكيلة في شهر مارس- آذار الماضي، ويجزم أنّ تجديد هيئات الحزب آنذاك لم يتم وفق معايير نضالية ديمقراطية شفافة، بل بناء على المحسوبية والمحاباة. وبناء عليه، يتهم قارة بلخادم بإقصاء كوادر لها تاريخ نضالي طويل في الحزب، «وإقحام غرباء حضروا كمدعوين، وخرجوا من المؤتمر بصفة أعضاء في اللجنة المركزية وهي أعلى هيئة قيادية بين مؤتمرين».

وإزاء ما يثار عن كون عدد «المتمردين» ضئيلا وينحصر في شخصين فحسب، يبدي قارة استغرابه ويؤكد أنّ المناهضين لخط بلخادم «عددهم كبير»، ويستدل باستيعاب حركة التقويم والتأصيل لقياديين سابقين وحاليين في الحزب، ومنهم الهادي خالدي وزير التكوين المهني وعبد الكريم عبادة مسؤول التنظيم وعبد الرزاق بوحارة عضو مجلس الشيوخ وعبد الرشيد بوكرزازة الوزير الأسبق للاتصال، والهادي خوذري والعربي زوبيري وعبد المجيد شريف وغيرهم.

على غرار ما حدث في أزمة ترسيم الحدود بين نيكاراغوا وكوستاريكا

خطأ من غوغل يمنح المغرب منطقة متنازعا عليها مع الأسبان

الرباط/14 اكتوبر/ايلاف:
بعد زوبعة الجدل التي أثارتها مؤخراً خدمة «خرائط غوغل» التي تقدمها الشركة الأميركية العملاقة، إثر وقوعها في خطأ متعلق بالترسيم الإلكتروني لمنطقة حدودية فاصلة بين نيكاراغوا وكوستاريكا، وهو ما كاد يتسبب في نشوب نزاع بين الدولتين الواقعتين في أميركا الوسطى، ها هي تتورط في مشكلة أخرى بعد قيامها أيضاً عن طريق الخطأ بتحديد نتوء صخري صغير في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أنه تابع للمغرب، وهو ما لاقى اعتراضاً من جانب المسؤولين في اسبانيا.

وفي الوقت الذي اضطرت فيه الشركة للاعتراف بالخطأ بعد بضعة أيام من إقدام المسؤولين في نيكاراغوا على الاستعانة بنظام خرائط الإنترنت الخاص بشركة غوغل، لتبرير غزوهم لكوستاريكا، فإن بوادر النزاع الجديد الذي أقحمت غوغل نفسها فيه، يتعلق بتلك الجزيرة التي تعرف بـ «جزيرة البقدونس»، حيث ينمو العشب البري هناك، والتي تقع على بعد 220 ياردة قبالة ساحل شمال المغرب، والتي تم تعريفها عن طريق الخطأ على «خرائط غوغل» باعتبارها تابعة للدولة الشمال إفريقية.

بيد أن اسبانيا تدعي أن تلك المنطقة الصخرية غير المأهولة بالسكان، والتي يقل محيطها عن نصف ميل، تخضع لسيادتها. وبالكاد تعتبر مساحة الجزيرة أكبر من ملعب لكرة القدم، بحسب ما أكدت في هذا السياق صحيفة التلغراف البريطانية.

وقد خاضت الدولتان عام 2002 مواجهة عسكرية نظراً لتنازعهما على الجزيرة، المعروفة لدى المغاربة باسم «جزيرة ليلى»، حين أرسلت القوات الاسبانية في الجيش لطرد مجموعة من الجنود المغاربة الذين أقاموا معسكراً هناك.

وقد كادت تلك الحادثة تتسبب في حل العلاقات الدبلوماسية بين المغرب واسبانيا، ولم يتم تسوية الأوضاع إلا بعد أن توسطت الولايات المتحدة لإبرام اتفاق يقضي بإخراج جميع القوات من الإقليم. وفي العام 2004، وقعت كلتا الدولتين على اتفاق في واشنطن يقول إن ملكية الجزيرة مازالت «تحت المراجعة» وقد لا تمنح لأي منهما.

وتقدمت اسبانيا بشكوى رسمية في تموز/ يوليو الماضي، حين اتضح على خرائط غوغل أن الجزيرة تتبع المغرب، وهو الخطأ الذي قالت الشركة هذا الأسبوع إنها تعمل على تصحيحه. وفي تصريحات أدلى بها لوكالة أنباء «يوروبا بريس»، قال متحدث باسم غوغل من اسبانيا: «نحن متأكدون من أن خطأ قد وقع، وبالتالي سنقوم بتصحيحه».

ومن الآن فصاعداً، سيتم تعريف تلك المنطقة على أنها أرض متنازع عليها». وقد نشبت أزمة مماثلة الأسبوع قبل الماضي، حين قامت قوات من نيكاراغوا بعبور نهر سان خوان، ووضعت علماً فوق أرض جزيرة كاليرو، المعروفة بأنها تعد جزءا من كوستاريكا منذ العام 1897.

وقد قامت «خرائط غوغل» بوضعها عن طريق الخطأ في نيكاراغوا، وهو ما استخدمه أحد القادة العسكريين كمبرر لإقدامهم على إقامة معسكر هناك. وهو ما دفع بكوستاريكا لإرسال قوات أمنية إلى الحدود لصد الغزو.

(العدل والمساواة) تكون جبهة ضد حكومة السودان

الخرطوم/14 اكتوبر/ايلاف:
أعلنت حركة العدل والمساواة، اكثر حركات التمرد تسليحاً في اقليم دارفور، انها تستعد لتكوين «جبهة مقاومة عريضة» ضد الحكومة السودانية تضم الحركات المسلحة في الاقليم ستعلن عنها خلال ايام.

وقال الناطق الرسمي باسم الحركة احمد حسين آدم في تصريحات للصحافيين «نحن نعمل مع اخواننا الآخرين الموجودين في الحركات وخلال اسبوع او عشرة ايام سيكون هناك جبهة مقاومة عريضة تضم كل الحركات والفصائل المسلحة».

واوضح ان «لدينا اتصالات مع الجميع وكلنا جادون ولدينا تفاهمات مع الفصائل والحركات»، مشيرا الى «اننا وصلنا الى مرحلة متقدمة جدا والايام القادمة ستكشف ثمار هذه المشاورات». واكد آدم ان هذه الجبهة ستقود العمل المسلح ضد الحكومة السودانية او المفاوضات في حال قررت الحركة العودة للتفاوض في الدوحة.

وقال «اذا اتينا للمفاوضات وجرت الامور بصورة جيدة مع الوساطة فسنأتي في اطار جبهة عريضة وليس حركة العدل والمساواة»، مشيرا الى ان «الوفد الموجود في الدوحة الآن يعلم به كل هؤلاء الشركاء في الحركات الاخرى لاننا نتحدث باسمهم».

ويجري وفد من حركة العدل والمساواة مشاورات مع الوساطة القطرية والدولية الخاصة بالسلام في دارفور تتعلق بسبل عودة الحركة الى المسار التفاوضي الذي انسحبت منه منذ اشهر وقال آدم «ان حضورنا الى الدوحة اشارة جدية على ان حركة العدل والمساواة تفضل الحل السلمي على اية خيارات اخرى على الرغم من انها قادرة على الخيارات الاخرى».

واضاف «الوفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الحركة محمد بحر سيجري مشاورات مع الوساطة حول سبل عودة الحركة الى طاولة المفاوضات». وكانت حركة العدل والمساواة وقعت اتفاقا مبدئيا ووقفا لاطلاق النار مع الخرطوم في شباط/فبراير الماضي، الا انها انسحبت في ايار/ مايو من المفاوضات التي تجري في الدوحة برعاية وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية احمد بن عبدالله آل محمود، والوسيط المشترك للامم المتحدة والاتحاد الافريقي جبريل باسولي.

ويضم وفد حركة العدل والمساوة الذي بدأ الخميس الماضي بزيارة الى الدوحة تستمر حتى الاثنين نائب رئيس الحركة محمد بحر والناطق الرسمي باسمها احمد حسين ادم ورئيس الوفد التفاوضي احمد تقد لسان وعددا من القياديين في الحركة.

شرطة جزائرية لردع ملوثي البيئة

الجزائر/14 اكتوبر/ايلاف:
بعدما بادرت قبل سنة باستحداث شرطة المناجم، تتجه السلطات الجزائرية لإنشاء «ضبطية قضائية بيئية» تتولى ردع من يصنفون في خانة المصنعين الملوثين في خطوة إضافية لتغليب الاستثمارات النظيفة وتوفير الأمن البيئي.

ويعتبر مسؤولون وخبراء في تصريحات خاصة بـ((إيلاف))، أنّ الشرطة والضبطية تتموقعان كدعامتين ستمنحان نجاعة كبيرة لمسار تقويم الوضع البيئي المحلي، من خلال دفع عموم المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر إلى تنفيذ مشروعات استثمارية نظيفة.

بهذا الصدد، يدافع يوسف يوسفي الوزير الجزائري للطاقة والمناجم، عن حصيلة شرطة المناجم المتخصصة في البيئة، إذ يبرز إسهامها في السير بالنشاط المنجمي في بلاده نحو مستوى نظيف بيئيا يبعد ما ظلّ ملتصقا بالقطاع الطاقوي عموما على مدار عقود.

ويستدل يوسفي بالأرقام، حيث قامت شرطة المناجم خلال العام الأخير بأكثر من ثلاثة آلاف معاينة لمختلف المواقع المنجمية في الجزائر، وحررت نحو ثلاثمائة مخالفة بينها 52 حالة خاصة باستغلال غير شرعي، وجرى فرض غرامات بلغت قيمتها 1.5 مليار دينار (ما يقارب 14 مليون يورو).

أمن واستقرار اليمن مهم لأمن واستقرار المنطقة والسلم الدولي

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية